

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الاردنية
كلية الدراسات العليا
قسم أصول الدين / شعبة الحديث

فؤاد بن حبان
دراسة ونقد

اعداد الطالب ١٢٣٧٦
محمد عبد الله أبو صعلوك

اشراف
الدكتور همام سعيد
الدكتور سلطان العكايلة

١٤٠٩ هـ

١٩٨٩ م

أعد هذا البحث استكمالاً لمتطلبات
درجة الماجستير

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا
وبعد : فإن الاهتمام بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوجب الواجبات ، اذ هي المصدر الثاني
من مصادر التشريع وخدمة كتب السنة في هذا القبيل ، ومن تلکم الكتب كتاب التقاسيم والأنواع الذي
صنفه الامام ابو حاتم محمد بن حبان البستي المتوفى سنة ٣٥٤ هـ ، والذي يعتبر من الكتب التي التزم
أصحابها بالصحة ، ولكن العلماء انتقدوا عليه تساهله في التصحيح ، الا ان هذا الكتاب لم يدرس الدراسة
التفصيلية التي تميز الصحيح الذي تتوافر فيه شرائط الصحة من غيره ولعل أول محاولة لتقديم دراسة
أولية هي محاولة الهيئتي حيث أفرد زوائد ابن حبان على الصحيحين في كتاب مستقل وصنّفه ٤ هذا مشعر
بأن ما ليس في زوائده هو صحيح متفق مع البخاري ومسلم ، واما ما تضمنه كتاب الزوائد فليس محكوما
عليه بالصحة ولا بغيرها فيما عدا أحاديث متفرقة نقدتها العلماء كابن حجر وتكلموا في تصحيحها
وتضعيفها . ولما رأيت كتاب الهيئتي (مواردالظمان الى زوائد ابن حبان) يشكل مرحلة اولية فسمي
الدراسة أحببت متابعة ما بدأ واستكمال ما شرع فيه .

- ب -

أهداف البحث :

ولذا فقد جعلت موضوع بحثي لرسالة الماجستير في الحديث الشريف وعلومه تتبّع هذه الزوائد للخلوص من خلال تتبعها الى تحقيق هدفين رئيسيين هما :

- ١- تتبّع نسب الى ابن حبان من تساهل في صحيحه من خلال هذه الزوائد .
- ٢- التحقق من صحة دعوى الهيئتي بأن ما أودعه في موارد هو زائد على الصحيحين .

ولذا فإن عملي منصب على كتاب موارد الظمان وأسأل الله التوفيق لتحرير طائفة من أحاديث صحيح ابن حبان . علما بان الكتاب مروي بالاسناد^٤ ويحتوي على ألفين وستمائة وسبعة وأربعين حديثا وقد استدرك ابن حجر على الهيئتي في عدة مواضع هي موضوع فصل الاستدراك على الزوائد، كما ظهر لي أن هناك استدراكات أخرى قد اتوصل الي اثباتها من خلال البحث والنظر .

توقعات الباحث :

وقد كنت اتوقع من خلال البحث مايلي :

- ١- أن في الموارد أحاديث موجودة في الصحيحين أو أحدهما وهي أكثر مما ذكره ابن حجر .
- ٢ - أن وصف كتاب ابن حبان بالمصحح ليس دقيقا وأنه دون كتب السنة المشهورة ، ولا يعني هذا الانقاص من قيمة كتاب ابن حبان ، فله ايجابيات وحسنات ذكرتها في ثنايا الرسالة خلال الكلام على منهجه .

- ج -

الدراسات السابقة :

أمّا بالنسبة للدراسات السابقة حول دعوى التساهل في صحيح ابن حبان فلا توجد دراسة تتبعية لحصر الاحاديث المنتقدة في كتاب ابن حبان ، اللهم الا ما يذكره علماء المصطلح في غرر كلامهم من التنبيه على وجود التساهل ، وما يذكره علماء التخريج من التنبيه على ضعف بعض الاحاديث في كتابه ، بالإضافة الى ما يذكره بعض من حققوا أجزاء من الكتاب من التنبيه على ضعف بعض أحاديثه كما هو صنيع الشيخ أحمد شاكر الذي طبع منه مجلدا واحدا ، والشيخ شعيب الارناؤوط الذي طبع منه مجلدين ، وكل قد نظر الى الكتاب من زاوية يراها هو وصب اجتهاده في الحكم على الكتاب وأحاديثه من خلالها ، واما بالنسبة لتساهل الهيتمي فقد استدرك عليه ابن حجر مواضع عدة وهذا ايضا يحتاج الى تتبع ، وهو موضوع مطلب في الباب الثاني من الرسالة .

منهج البحث :

ولقد كان منهجي في البحث كما يلي :

١- حصر الاحاديث المنتقدة في موارد الظمان من كتب التخريج والشروح وغيرها ، ودراستها والحكم عليها لبيان ماكان منها ضعيفا ، وما لم يكن الامر كذلك . وقد قمت بحصر هذا لاحاديث من خلال الكتب التالية :

- ١- العلل الكبير للترمذي .
- ٢- الترغيب والترهيب للترمذي .
- ٣- تخریج الرحياء للعراقي .
- ٤- نصب الراية للزيلعي .
- ٥- التلخيص الكبير لابن حجر .
- ٦- فتح الباري لابن حجر .
- ٧- مصباح الزجاجة للنوصري .

- ٥ -

- ٨- فيض القوير للتناوي .
- ٩- كثن الحقا للجلوني .
- ١٠- تنزيه الشريعة لابن عراق .
- ١١- سبل السوم للمنعاني .
- ١٢- نيل الاوطار للشوكاني .
- ١٣- السلفيت المني لشمس الحق العظيم ابادي .
- ١٤- تحفة لاحودي للمباركفوري .

هذه القائمة قد تصفحتها وحصرت ما فيها من الاحاديث المنتقدة . وأما مراجع
البحث عامقاً ذكرها في نهاية الرسالة بعون الله .

- ٢- تتبع الاحاديث التي ظنها الهيثمي زوائد وليس الامر كذلك وهي موضوع مطلب
في الباب الثاني . والزيادة على ما ذكره ابن حجر .

الخطـة :

وكانت خطة بحثي كمايلي :

عنوان البحث : زوائد ابن حبان دراسة ونقد .
يشتمل البحث على تمهيد وبابين وخاتمه :

١- التمهيد وفيه ثلاثة مباحث :

- أ- ضرورة الدراسات النقدية .
- ب - تعريف بكتب الزوائد وأهميتها .
- ج - ترجمة للامام ابن حبان والامام الهيثمي .

٢- الباب الاول : صحيح ابن حبان ومنزله وفيه أربعة مباحث :

- أ- منهج ابن حبان في صحيحه .
- ب - شرط ابن حبان في صحيحه .
- ج - منزلة صحيح ابن حبان .
- د - موقف العلماء من صحيح ابن حبان .

٣- الباب الثاني : الهيثمي وزوائد ابن حبان ، وفيه مبحثان :

* منهج الهيثمي في موارد الظمان وفيه المطالب التاليه :

- أ- معنى الزوائد عند الهيثمي في موارد الظمان .
- ب - استدراك على الزوائد .

* نقد الزوائد وفيه المطالب التاليه :

- أ- الاحاديث الضعيفة والموضوعة في زوائد ابن حبان .
- ب - الاحاديث التي ضعفت ويمكن تقويتها .
- ج - الاحاديث التي وصفت بالضعف وليس الامر كذلك .
- ٤- الخاتمة والنتائج .
- ٥- الفهارس .

وبعد فهذا جهدي المتواضع أقدمه للباحثين كل فيه بعض الفائدة ، وحسبي اني أريد الخير ، وان كان لي اعتراض في هذه الرسالة على أساتذة هذا الفن فانما هو اعتراض غمر على سلفه ولسان حالهم يقول لي : يأسد ما هكذا تورد الابل - فان كنت قد أصبت فهذه من الله تعالى وان كانت الاخرى فممن الشيطان واستغفر الله ، وقبل ان أضع القلم أود أن أذكر الحق لاهله ، فأولاً أحمد الله تعالى الذي أكرمني بأن حبب الي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم والبحث فيها ، وأحمده على تيسيره لي خوض غمار هذا البحث الجديد . وأشكر كل من وقف بجاني في رسالتي هذه : فأشكر فضيلة شيعي وأستاذي ومن له حق الوالدي نفسي اعني فضيلة الدكتور همام عبدالرحيم سعيد الذي رعي رسالتي كفكرة عندي قبل ان تكون بحثاً يكتب وفتح لي صدره وبيته وكان لي نعم المعلم ، ولقد قطع معي شوطاً طيباً في الرسالة ولكن حال بينه وبينني حائل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، ولذا أسأل الله تيسير امره ودوام توفيقه انه على ما يشاء قدير ، كما وأشكر فضيلة المشرف على الرسالة الدكتور سلطان العكايله الذي استأنف معي العمل في الرسالة وتفضل بالاشراف علي وأمدني بأفكاره وصبر معي على اتمام البحث فله مني جزيل الشكر ، وأسأل الله له مزيد الثواب. وأشكر كلية الشريعة عمادة وأشياخا أساتذة ، وموظفين اداريين ، فله مني جزيل الشكر وأشكر كل من نصحتني وأشار علي ، ووجهني الى فكرة وان بدا مخالفاً لي وأشكر كل من أعانني ولو بالدعوة الصالحة . ولا حاجة بي الى تذكر الاسماء فمن لم أذكره فان الله الذي علم جهده يذكره ويكافئه بالاجر .

" والله ولي التوفيق "

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وسبحانك اللهم وبحمدك اشهد أن لا اله الا انت استغفرك وأتوب اليك .

التمهيد

وفيه المباحث التالية

- أ. ضرورة الدراسات النقدية
- ب. كتب النزوات وأهميتها
- ج. ترجمة الامامين : ابن حبان والرهيشي

أ- ضرورة الدراسات النقدية :

السنة وجهد العلماء في التصحيح :

(١) تعبد الله عباده بوجوب اتباع السنة فقال : (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول) وقرن السنة بالقرآن فقال (وأذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة) وفي هذا يقول الشافعي : فسمعت من أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يقول : الحكمة سنة رسول الله .^(٢) ويقول الشافعي في اقتتران السنة بالكتاب وذلك بأنهم لقرونة مع كتاب الله ، وإن الله افترض طاعة رسوله ، وحتم على الناس إتباع أمره ، فلا يجوز أن يقال لقول : افترض الا لكتاب الله ثم سنة رسوله ، ولما كان الأمر بهذا الكيف لزمننا اتباع السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والتي غلب على الظن انه قالها ، وهذا الثابت يشمل الحديث الصحيح ، والحديث الحسن ، والذي يحكم العلماء عليه بالصحة وفق شرائط محدده يذكرها علماء الحديث في كتب المصطلح ، فاذا توافرت فيه حكموا عليه بالصحة ، والا حكموا عليه بالضعف ، وهذا بناء على غلبة الظن وفي هذا المعنى يقول السيوطي : وإذا قيل هذا حديث صحيح فهذا معناه أي ما اتصل سنده مع الاوصاف المذكورة ، فقبلناه عملاً بظاهر الاسناد ، لا أنه مقطوع به في نفس الامر ، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة وإذا قيل هذا حديث غير صحيح فمعناه لم يصح اسناده على الشرط المذكور ، لا انه كذب في نفس الامر لجواز صدق الكاذب ، واصابة من هو كثير الخطأ^(٥)

(١) الاية رقم ٩٢ سورة المائدة .

(٢) الاية رقم ٣٤ سورة الاحزاب .

(٣) الرسالة ص ٧٨ .

(٤) الرسالة ص ٧٨ .

(٥) تدريب الراوي ج ١ ص ٧٥ و ٧٦ .

-٢-

ويقول العراقي أي حيث قال أهل الحديث هذا حديث صحيح فمرادهم فيما ظهر لنا ، عملا بظاهرها
الاسناد ، لا انه مقطوع بصحته في نفس الامر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة (١) وزاد عليه أبوزكريسا
الانصارى بقوله ، والضبط والمدق من غيره . (٢)

وهذا مسلك علمائنا المتقدمين في النظر الى الحديث تمحيها وتضعيفا ، فما توافرت فيه
شروط الصحة حكموا بصحته ، وما لم تتوافر فيه هذه الشروط حكموا بضعفه ، دون نظر الى أي اعتبار آخر
سوى شروط الصحة ، دفعهم الى هذا الدقة العجيبة التي تحلوا بها في البحث الحديثي حتى حفظ الله
بهم السنة ، ودفع بهم كيد الكائدين الذين يريدون افساد عقيدة الامة وشريعته ، فما كانوا ليستحقوا
من رجل فيمتنعوا من رد حديثه اذا تخلفت فيه شرائط الصحة ، ولم يكونوا يرضون بحكم رجل على كتاب
بأكمله بل كانوا يدققون النظر في كل صغير وكبير ، بل ان هو ، لا قد ميزوا حديث الرجل الواحد ، فصححوه
في موطن الاعتبارات ، وضعفوه في موضع آخر لاعتبارات ، وكل ذلك ترسما منهم لشرائط الصحة التسي
نصوا عليها عليهم رحمة الله ، فيوم كانت متوافرة في حديث صححوه ، ولما انتفت ردوه ، وبقي هذا الحال
حتى نهاية القرن الخامس ، وبداية القرن السادس ، حتى خرجت لنا التعميمات في ميدان التصحيح
فقال ابو طاهر السلفي بان الكتب الخمسة (الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي) —

(١) شرح ألفية العراقي ج ١ ص ١٥ .

(٢) فتح الباقي ج ١ ص ١٥ .

اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب ^(١) ومثاله ابن الصلاح ^(٢) قال بان هذا تساهل ، لان فيها ما صرحوا
بكونه ضعيفا ، أو منكرا ، أو نحو ذلك من انواع الضعيف ، وصرح ابو داود بانقسام ما في كتابه الى صحيح
وغيره ، والترمذي مصرح في كتابه بالتمييز بين الصحيح والحسن ^(٣) ، ثم زاد ابن الصلاح الامر عندما
تحدث عن الصحيح الزائد عن الصحيحين ومثاله فقال : ويكفي مجرد كونه موجودا في كتب من
اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة ^(٤) .

ويزيد العراقي على قول ابن الصلاح فيقول : ويؤخذ الصحيح ايضا من الممنفات المختمة
بجمع الصحيح فقط كمصحح ابي بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة ، وصحيح ابي حاتم محمد بن حبان البستي
المسمى بالتقاسيم والانواع ، وكتاب المستدرك على الصحيحين للحاكم ^(٥) . وكذا ألحقوا بهذا كتـب
المستخرجات فقال ابن الصلاح : وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم .
ككتاب أبي عوانة الاسفرائيني وكتاب ابي بكر الاسماعيلي وكتاب ابي بكر البرقاني وغيرها ، من تنمة
محذوف ، أو زيادة شرح في كثير من أحاديث الصحيحين ^(٥) . وقد ناقشه ابن حجر في ذلك فأبـان
أن في المستخرجات أحاديث ضعيفة ^(٦) .

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٦٢ .

(٢) نفسه ص ٦٢ بحذف يسير .

(٣) علوم الحديث ص ٢٨ .

(٤) شرح الفية العراقي ج ١ ص ٥٣ و ٥٤ .

(٥) علوم الحديث ص ٢٨ .

(٦) النكت ج ١ ص ٢٩١ و ٢٩٣ .

ثم زاد الامر عند السيوطي فقال : وجميع ما في هذه الكتب الخمسة الصحيحين ، وصحيح ابن حبان ، رواه المستدرك للحاكم ، والمختار للخياط صحيح ، فالعزو اليها معلم بالصحة سوى ما في المستدرك من المتعقب فأنبه عليه . وكذا ما في الموطأ ، وصحيح ابن خزيمة ، وأبي عوانة والمنتقى لابن الجارود والمستخرجات . كما صاحب ذلك القول بمنع الحكم بتصحيح الاحاديث وفي هذا يقول ابن الصلاح : اذا وجدنا فيما يروى من اجزاء الحديث وغيرها حديثا صحيح الاسناد ، ولم نجده في احسد الصحيحين ، ولا منصوما على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدين المشهوره ، فانا لانتجاسر على جزم الحكم بصحته ، فقد تعذر في هذه الاعمار الاستقلال بادراك الصحيح بمجرد اعتبار الاسانيد (١) ولكن العلماء خالفوه في هذا القول فهذا النووي يقول : والاولى عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته (٢) ويقول العراقي في هذا المقام : وما رجه النووي هو الذي عليه عمل أهل الحديث ، فقصد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحا ، ثم سرد أمثلة لاحاديث صححها معاصروا ابن الصلاح . ويقول ابن كثير : ويجوز له الاقدام على ذلك (أي التصحيح) وان لم ينص على صحته حافظ قبله ، موافقة للشيخ أبي زكريا يحيى النووي ، وخلافا للشيخ أبي عمرو (٣) . وقد علل الشيخ أحمد محمد شاكر رأي ابن الصلاح بقوله ، والذي أراه : ان ابن الصلاح ذهب الى ما ذهب اليه بناء على القول بمنع الاجتهاد بعد الأئمة ، فكما حظروا الاجتهاد في الفقه أراد ابن الصلاح ان يمنع الاجتهاد في الحديث (٤)

(١) جمع الجوامع للسيوطي ج١ ص١٠

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص٢٣ ، ٢٤

(٣) التقريب للنووي ج١ ص١٤٣ مع التدريب .

(٤) التقييد والايضاح ص٢٣

(٥) اختصار علوم الحديث ص٢٨

(٦) الباعث ص٢٩

ولم يقف الامر عند هذا الحد فقد حاول بعضهم الربط بين التصحيح عند المحدثين ، والتقليب في فروع الفقه يقول ابن حجر : كتاب مالك صحيح عنده ، وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما .^(١) ويشرح السيوطي عبارة ابن حجر فيقول : مافيه من المراسيل فانها مع كونها حجة عنده بلا شرط ، وعند من وافقه من الأئمة على الاحتجاج بالمرسل فهي أيضا حجة عندنا (الشافعية) لان المرسل عندنا حجة اذا اعتضد ، وما من مرسل في الموطأ الا وله عاضد أو عواهد . . . فالصواب اطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء .^(٢)

هذه لمحة عن واقع التصحيح عند المتقدمين ، وكيف تغير الحال في زمان المتأخرين فعمموا ، وأراد بعضهم منع التصحيح للمتأخرين ، بل حاول بعضهم ربط الوصف بالصحة بالمذهب الفقهي .

ولقد كان لهذا الوضع آثار سيئة ، اذ صاحب ذلك فتور الهمم ، وقلة التحميل ، وخمود علم الاسناد ولذلك سادت ظاهرة حذف الاسانيد في كتب المتأخرين . فالفقيه يحذف اسناد ما يستدل به فيقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ولا يذكر له اسنادا ، وهكذا الامر بالنسبة للمفسر ، والمتكلم ، والاصولي وغيرهم . وكان من آثار ذلك التحول في تصحيح الاحاديث ما يلي :

- ١- الاستدلال بأحاديث ضعيفة اعتمادا على انها في كتب التزم أصحابها فيها الصحة . فقد نقلنا قبل قليل عن بعضهم ان المختارة للضياء من كتب الصحة التي يلزم من العزو اليها المحسنة واليك الاحاديث التالية :

(١) تنوير الحوالك ج ١ ص ٨٠

(٢) تنوير الحوالك ج ١ ص ٨ وما بين المعكوفتين زيادة مني .

-٦-

- ١- ابنوا المساجد وأخرجوا القمامة منها ^(١) .
- ٢- اتقوا دعوة المظلوم فانها تحمل على الغمام ^(٢) .
- ٣- أربع انزلن من كنز تحت العرش ^(٣) .
- ٤- ركعتان من متأهل خير من ثنتين وثمانين ركعة من العزب ^(٤) .

فهذه اربعة أحاديث من مختارة الطيلاء ، قد ضعفها العلماء ، مع نص بعض المتأخرين على انها من مظان الحديث الصحيح . واسمع ما يكشف حاله قال الشيخ ابو غده : لعل الحافظ الضياء المقدسي رحمه الله تعالى لم يفتح له الوفاء بما التزم من الصحة لانه لم يتم تأليف الكتاب حتى يفرغ لتنقيحه ، فقد وقع فيه بعض الضعيف والمنكر ^(٥) . وكذا الحال بالنسبة لصحيح ابن خزيمة ومستدرك الحاكم فإن فيها أحاديث نبه العلماء على ضعفها .

- ٢- انها ساعدت على الخمول وقلة البحث ، فألقت في نفوس بعض طلبة العلم انه **طالب وجد** كتب التزم فيها أصحابها الصحة فلنكتف بذلك ولا داعي للبحث والنظر في الاسانيد .

-
- (١) فيض القدير ج١ ص ٨٥ .
 - (٢) فيض القدير ج١ ص ١٤١ ، ١٤٢ .
 - (٣) فيض القدير ج١ ص ٤٦٦ .
 - (٤) فيض القدير ج٤ ص ٣٨ .
 - (٥) التعليقات الحافلة ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

-٧-

٣- انها اوقعت بعض العلماء في التناقض ، ان جاز التعبير، فهو يصحح في مكان اعتمادا على أن هذا الكتاب يلزم من العزو اليه الصحة ، وتراه يضعف أو يصف بالوضع في غيره ؛ فـ هذا السيوطي يقرر في ديباجة الجامع الكبير ان صحيح ابن حبان احد الكتب يلزم من العزو اليها الصحة ، وها هو يذكر حديث ، (ان الله وملائكته يصلون على المتسحرين) . في الجامع الصغير ويرمز له بعلامة الضعف (١) . وحديث ، ان عبدا اصحت له جسمه ، ووسعت عليه في معيشته . تمضي عليه خمسة اعوام لا يفد الي لمحروم . ثم يرمز له بعلامة الضعف (٢) .

ونكتفي بهذا لأمور الثلاثة لنبدل بها على ما يوقعنا فيه التعميم في التصحيح من اشكالات .

(١) الجامع الصغير ج٢ ص ٢٧٠ بهامش الفبض . والحديث في الموارد ص ٢٢٢ .

(٢) الجامع الصغير ج٢ ص ٣١٠ بهامش الفبض والحديث في - موارد ص ٢٣٩ .

الموضوع	الصفحة
تلاميذ هذه	٥٨
ممنفاته ووفاته	٦٣
الباب الاول :	
المبحث الاول:	
منهج ابن حبان في صحيحه	٦٦
الترتيب المختار	٦٦
التراجم	٧٣
التعقبات	٨٨
المبحث الثاني:	
شرط ابن حبان في صحيحه	١٠٢
موازنة	١٠٤
وفاته بشرطه	١١١
المبحث الثالث :	
منزلة ابن حبان	١١٧
المبحث الرابع:	
موقف العلماء من تصحيح ابن حبان	١٢٥
الباب الثاني :	
منهج الهيتمي موارد الظمان	١٣٢
معنى الزوائد	١٣٢
ملاحظات على كتاب الزوائد	١٣٥
استدراك على الزوائد	١٤٦
استدراك ابن حجر	١٤٦
استدراك الباحث	١٦٠
أحاديث فانت الهيتمي	١٦٢
نقد الزوائد	١٧١

IBN HABBAN'S ADDITIONS; A STUDY & CRITICISM

1. This study aims at investigating Ibn-Habban's inaccuracy in his Sahih, and Al-Haithami's accuracy in writing the additions.
2. The researcher wrote a biography for each of the two Imams; Ibn-Habban and Al-Haithami
He, also, talked about the necessity of critical studies and their benefits to Hadith writers and the negative effects of ignoring them.
3. The researcher talked about additions books, defined the additions linguistically and idiomatically. He, also, mentioned the advantages and disadvantages of the additions and gave a list of additions books.
4. The researcher talked about Ibn-Habban's procedure through:-
 - i) Striking succession,
 - ii) Biography,
 - iii) Subsequents,
 - iv) Taking care of the Different Hadith and reducing indifference.
5. Then the researcher defined the Conditions of Ibn-Habban and As-Sahihain to Hadith writers. He realized that they were not identical, and he, also, realized that Ibn-Habban didn't fulfil his conditions in his book.
6. The researcher presented the ideas and views of scientists from his Sahih and quoted three sayings on this direction.